



التجربة التنموية التونسية من سياسات الدولة إلى استراتيجيات الفردنة

زهير بن جنات

جامعة قفصة – تونس

E-mail: ben_jannet2004@yahoo.fr

المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف "

(23-25 مارس 2009 ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية)

«التجربة التنموية التونسية من سياسات الدولة إلى استراتيجيات الفردنة»

زهير بن جنات¹

أولاً - مقدمة :

يهدف هذا العمل إلى مقارنة مسألة التجربة التنموية التونسية سوسيوولوجيا وذلك بالبحث في منطقتي تطورها التاريخي وتعاقب خياراتها وبرامجها، أي بدءاً بالسياسات التنموية المنتهجة خلال الثلاثين سنة الأولى من الاستقلال والتي أفرزت ما أسميناه بدولة التنمية وصولاً إلى الاستراتيجيات المنتهجة على مدار العشرين سنة الماضية والتي تميزت على وجه الخصوص بتزايد تلمص الدولة من مجالات تنمية متعددة (تعليم، تشغيل، صحة...) ومزيد تحميل الفرد مسؤولية العبء التنموي وهو ما أسميناه بفردنة التنمية.

وإذا كانت الدراسات التي اهتمت من قريب أو من بعيد بالتجارب التنموية المتعاقبة التي انتهجتها تونس وخاصة منها تلك التي ميزت العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال كثيرة ومتعددة، فإن تفحص هذه الدراسات يمكن أن يفضي بنا دون عناء إلى استنتاج أن التجربة التنموية في تونس خلال الفترة المذكورة هي عبارة عن عملية مراكمة للفشل. فكل تجربة قامت على أساس أنها تعظ من تلك التي سبقتها بل كثيراً ما تغالي في وصف فشلها وتناسى نجاحاتها حتى وإن وجدت. والغريب أن هذه الدراسات ذاتها قد نحت نفس هذا المنحى في كثير من الأحيان.

ومن المهم في كل الأحوال أن نعود لهذه التجارب بمزيد من التمعن والاستبصار، فنستبع حركة التنمية منذ الاستقلال وإلى اليوم وذلك قصد كشف الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزت الاستراتيجية التنموية التي انتهجتها الدولة ما بعد الوطنية. قد تكون المقاربة هنا دياكرونية أي تاريخية بمعنى من المعاني، ولكننا لا نروم الوصف التاريخي لمسألة التنمية بقدر ما نبحث في التدرج الاستراتيجي للبرامج وتعاقب الخيارات قصد فهم العوامل والحدود الموضوعية وغير الموضوعية التي أحاطت بظهور منطق تنموي جديد أطلقنا عليه تسمية "فردنة التنمية".

وتبعاً لما سبق مررنا في بحثنا هذا على مختلف المراحل التي ميزت التجربة التنموية التونسية مركزين بالأساس على مرحلتين كبيرتين اضطلعت الدولة في كل واحدة منهما بدور مختلف في عملية التنمية. ولما كان الهاجس الأول للدولة في المرحلة الأولى من سيرورة البناء الوطني - أي منذ الاستقلال وإلى حدود منتصف الثمانينات - هو تركيز الدولة القوية والقادرة على بسط نفوذها على كل المجموعات والجهات والفئات، فإن هذه المرحلة قد عرفت سيطرة شبه مطلقة للدولة

¹ أستاذ علم الاجتماع بجامعة قفصة. تونس

ولقطاع العام على المجال التنموي. ولربما وفق نفس هذا المنطق يمكن أن نفهم سبب انتهاج تونس للنموذج التعاضدي في الستينات وتواصل سيطرة القطاع العام حتى في المرحلة التي تلتها والتي تعرف بتجربة الانفتاح.

أما وقد تيقنت الدولة في منتصف الثمانينات من عجزها على تمويل التنمية وفق نفس منطق المراحل السابقة، ومع انسداد أفق القطاع العام وتواصل انخفاض مردوديته بشكل لافت، لم تجد الدولة من حل غير مزيد دعم القطاع الخاص المحلي وحتى الأجنبي لتفادي أزمة اقتصادية واجتماعية كانت ملامحها قد ظهرت منذ نهاية السبعينات. وهكذا عملت الدولة على امتداد العشرين سنة الأخيرة على مزيد تفعيل دور القطاع الخاص في الجهود التنموي، بل عوّلت عليه ليعوّضها في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة لعل أهمها مجال التشغيل.

ثانيا - دولنة التنمية أو الدولة كفاعل أساسي:

إن المتأمل في التجربة التنموية التونسية لفترة ما بعد الإستقلال ينتهي إلى الارتباط الوثيق الذي ميّز مشروع التنمية كمشروع حضاري مستقبلي بالدولة كمؤسسة أفرزها خروج الاستعمار من البلاد سنة 1956. هذا التمازج بين العامل السياسي والعامل التنموي هو الذي حدا بنا للحديث عن دولنة التنمية والذي يعني اقتران التنمية بالدولة حتى صارت أمرا من أمورها لا ينفسها فيه أي طرف.

لقد سعت الدولة عقب الاستقلال إلى احتكار الفعل التنموي باعتباره مجال فعلها الاستراتيجي في إطار مقولة التونسية (la tunisification). فالدولة التي ورثت عن الاستعمار واقعا اقتصاديا واجتماعيا مأزوما لم تتردد في تزعم حركة تحديثية على مختلف الأصعدة شعارها القطع مع الماضي الاستعماري وبناء اقتصاد قوي ودولة مستقلة. وقد ساعد تنامي إشكالية التنمية على الصعيد العالمي الدولة الوطنية على مزيد تثبيت ذاتها على هرم الفعل السياسي عبر اقامة المشاريع التنموية وتوفير الحاجات الأساسية حتى وإن كان ذلك في إطار الرعاية الأجنبية والمديونية العالمية².

ولم يكن لهذا الأمر أن يتدعم لولا أن قدمت الدولة المجتمع باستمرار على أساس افتقاره لقوى فاعلة قادرة على سد الفراغ الذي تركه المستعمر على جميع الأصعدة وأولها الصعيد الاقتصادي باستثناء الدولة طبعا. لكننا وفق هذا صرنا أمام كائن ميتا-اجتماعي (Méta-social) بالمعنى التوراني (نسبة لألان توران) يقدم مفاهيم التنمية والتحديث والعقلنة على أساس أنها مفاهيم تفوق المعارف والقدرات الاجتماعية³، ومن ثمة أمكن للدولة أن تعلن نفسها المسؤول الأول والوحيد عن التنمية.

² زهير بن جنات: "استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي وإكراهات المعولم". مجلة مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (

CRASC) "إنسانيات". العدد 28. السنة التاسعة. الجزائر. أبريل 2005. ص41

³ Alain Touraine : *Le retour de l'acteur*. Fayard. Paris. 1984. PP95-96

فالدولة أعلنت عقب الاستقلال أن الرهان الموكل لها آنذاك هو أولاً وبالذات اقتسام ثمرة الاستقلال بين سائر الفئات باعتباره ثمرة لعمل جماعي انتزعه أجيال من التونسيين مختلفي الانحدارات الاجتماعية والجهوية وذلك عبر الفعل التنموي كفعل دولة لا كفعل مجتمع وإنسان. ومن ثمة أظهرت نفسها أحيانا كدولة لائكية لا تمجد سوى قيم العلم والعقل وفق ما ينتظره منها بعض المثقفين ذوي التكوين الغربي خاصة، وكان يجب كذلك أن تكون في أحيان أخرى دولة شعب لا يقودها سوى "هم التنمية" للقضاء على الفقر وإدماج الفئات المهمشة في "حياة الأمة". أما الطبقات البورجوازية التقليدية - المدنية على وجه الخصوص- فقد يئست الدولة من جدوى التحالف معها بعدما أبدت انكماشاً شديداً عقب الاستقلال وتردداً كبيراً في ما كان يمكن أن تساهم به في التنمية وخاصة عبر الاستثمار والمبادرة.

إن الفكرة السائدة بعد الاستقلال تبرز الدولة بوصفها القوة الوحيدة القادرة على توحيد المجتمع وتفعيل مجهوداته وصدّ كل عدوان عنه، وبالتالي الوحيدة القادرة على تحقيق التنمية. لقد انبنى الخطاب الإيديولوجي آنذاك على مقولات تخدم هذه الغاية لا تزال تردّد على السنة شيوخنا وعجائزنا تلخص في تصوّر هؤلاء لمجتمع "مرصوص البناء" ينبذ كل أشكال "العدوان والفرقة" لينضوي تحت "يد واحدة" هي يد الدولة التي ستقوم بتوزيع ثمار "الاستقلال" واقتسامها بعدالة بين أفراد المجتمع.

استوجب هذا الدور الريادي الذي عازمت الدولة الاضطلاع به التضحية ببعض الحقوق لفائدتها "فليس ثمة شيء يمكن أن يغل يد الدولة عندما تهتم بتوفير الرفاهية والكرامة لأفراد الشعب وليس ثمة حق من الحقوق التي يسمونها طبيعية أعلى من مصلحة الشعب"⁴.

2-1. التجربة التعااضدية ودولنة التنمية :

بناء على نفس ذلك التصور الذي قام عليه التوجه التنموي فجر الاستقلال انبنت الخطة العشرية الأولى للتنمية (1962-1971) بقيادة نخبة تيوقراطية لم تكن تنظر للاشتراكية إلا بوصفها تطورا عمليا وجهته تحديث المجتمع عن طريق التنمية في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يرى وزير التخطيط والمالية آنذاك⁵. وتستمد هذه الخطة التنموية قوتها من تكامل قطاعات اقتصادية وثلاثة: القطاع الدولي المسؤول عن المشاريع الصناعية الكبرى وعن البنية التحتية، القطاع التعااضدي الهادف إلى تأطير ودفع الفلاحة والذي ينشد المرور إلى باقي القطاعات الاقتصادية، والقطاع

⁴ من خطاب بورقيبة في مؤتمر اتحاد الشغل 28 مارس 1963. ورد ب: عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي. تونس أنموذجا.

سراس للنشر. تونس 1993- ص 241.

⁵ المرجع السابق. ص 62.

الخاص المدعو بدوره إلى النمو ولكن في كنف ما تسمح به الخطة التنموية المقامة مسبقاً⁶. بلغة أخرى يمكن أن نقول أن المساحة التي كانت مخصصة لغير الدولة في المجال التنموي آنذاك إنما تتحدد عبر هذه الأخيرة ذاتها بوصفها، لا فقط ذلك المقاول الذي سيؤمن الاستثمارات الكبرى وستدار التعاضديات باسمه كسلطة عليا، بل وأيضا ذلك المشرع الشرعي والوحيد الذي سيتحكم في عملية توظيف وإدارة رأس المال العام والخاص في آن واحد.

فلكأننا بالدولة على نحو ما يرى خليل الزميطي أرادت أثناء العشرية الأولى التي عقبها الاستقلال أن تقوم بما قامت به البورجوازية الأوروبية بمساعدة من الدولة لتأمين المرور إلى الرأسمالية عبر محاولتها هدم أنماط الإنتاج التقليدية وتحقيق عملية التراكم الضروري⁷. وبالفعل تمكنت تونس في ظل "الاشتراكية الدستورية" من تحقيق نمو اقتصادي هام مكن الدولة من استقطاب فئات اجتماعية عديدة، كما كان لسياسة بن صالح دور كبير في توجيه الاستثمارات إلى قطاعات منتجة حققت بفضلها زيادة في الصادرات النفطية والزراعية على وجه الخصوص، إضافة إلى تدعيم قطاع الإدارة والخدمات.

كما تميزت العشرية الأولى للتنمية بتركيز مؤسسات الدولة ودعم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بمعدل نمو مرتفع بلغ 5.2% سنويا⁸. ولكن سرعان ما انقلبت الأمور بعد ذلك إذ لم تجد الدولة، في مقابل ضعف الموارد المالية والتكاليف الهائلة لإقامة التعاضديات وتركيز بيروقراطية الدولة، من حل غير اللجوء إلى التداين الخارجي وهو ما سيسهل العقبة الأولى في وجه هذه التجربة.

ويبقى الخطأ الأكبر للتجربة التنموية الأولى في نظرنا هو أن الدولة لم تنظر إلى قواها الداخلية في الغالب إلا بوصفها عناصر "عقيمة" تحتاج إلى وصايتها كما لم تكن تنو فقط على ما يبدو إلى تحقيق النمو الاقتصادي المزعوم، بل إنها أضمرت في باطنها ممارسة الوصاية على المجتمع عموما عبر سياسة قامت على المزج بين السياسي والتنموي أي عبر تسييس التنمية أو بالأحرى دولتها. فهي الباعث الاقتصادي الأهم والمتحكم في كل المؤسسات بمختلف أصنافها، وهي تكاد تكون الفاعل الوحيد على مستوى التنمية ومن ورائها نخب أحرزها حزب واحد تمكن من السيطرة والسيادة التامة على الحركة الوطنية فوظفها لأهدافه توظيفا كاملا⁹.

⁶ Sophie Bésis : « Banque mondiale et FMI en Tunisie : Une évolution sur trente ans ». In : Habib Elmelki et J. C. Santucci (S/D) : *Etat et développement dans le monde arabe*. Editions « L'or du temps ». Tunis. 1993. P114.

⁷ Khalil Zamiti : *Formes actuelles de production paysanne en Tunisie*. RTSS. 18^{ème} année. N°65. 1981. P99

⁸ Mannoubi Khaled : *Industrialisation et compétitivité de la Tunisie*, Ed « L'or du temps ». Tunis. 1993. P14

⁹ أحمد عياض الوديني: "العقبة التكنوقراطية والأنتلجنسيا في تونس". الأنتلجنسيا العربية. ضمن كتاب: جماعي: الإلتجنسيا العربية. وقائع ندوة القاهرة. إصدار الجمعية العربية لعلم الاجتماع. الدار العربية للكتاب. تونس. 1989. ص 226.

هكذا، تميزت تجربة التنمية في تونس -في مرحلة تأسيسها- بسيطرة تامة للدولة التي اتخذت بعدا توتاليتاريا سرعان ما اخترقت به مختلف مكونات الفضاء الاجتماعي هادفة بذلك إلى توسيع نفوذها وممارسة الوصاية التامة على كل الفئات رغم وهم التنمية المرفوع آنذاك. فصحيح أن تجربة التعاقد كانت أول بوادر انخراط الدولة في نسق إصلاحي وتنموي ولكنها في الآن نفسه كانت أول محاولات تطبيق التوتاليتارية السياسية التي أرادت الدولة الوطنية ممارستها على المجتمع. فالدولة وعلى غرار التجربة الاستعمارية لم تعتمد إلا بصفة محدودة جدا على تشريك السكان في صنع القرارات التي تهم مصيرهم وهو ما حدا بالباحث الهادي التيمومي إلى أن يطلق على هذه التجربة التحديثية تسمية "الحدثة الفوقية"¹⁰.

في المقابل، لم يكن هذا المجتمع قادرا على التحول فجأة للاستجابة لمتطلبات هذه التجربة التي تستوجب دون شك مسارات طويلة من التنشئة لقبول التغيرات المطروحة، إذ لم يتخلص المجتمع من انقساماته الطبقية والفئوية والجهوية ولم يقو على التملص من نمط إنتاجه التقليدي المعاشي بالأساس، وهي أمور تلخصها المعارضة العنيفة التي لاقتها هذه التجربة في المدن التي رفضت نخبها الانخراط في هذه الاستراتيجية التنموية وفي الأرياف والمناطق الداخلية للبلاد كذلك والتي أفرزت تجربة تنمية جديدة.

2-2. الخيار الليبرالي: تواصل نموذج الدولة الرابعة :

قامت استراتيجية التنمية في هذه المرحلة على أساس الاستفادة من الدروس السابقة وذلك بأخذ الاحتياطات الكفيلة بإنجاح المشاريع المزمع إنجازها وتعبئة مختلف القوى الاجتماعية حول هدف أساسي هو التنمية. فإذا كانت التجربة التنموية الأولى قد جعلت من الدولة المسك الوحيد بالحقل الاقتصادي والتنموي عامة، فإن التجربة الثانية كانت ترمي إلى تقليص حجم تدخل الدولة وفسح المجال أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي.

ويمثل قانوني 1972 و 1974 أول المراحل للانخراط في الاقتصاد الليبرالي نظرا لما يقدمانه من تشجيعات هامة لفئة الباعثين والمقاولين الخواص للاستثمار وإقامة المشاريع الخاصة. كما جاء إحداث عديد الهياكل الإدارية والمالية ضمن نفس الإطار على غرار وكالة النهوض بالإستثمارات وصندوق النهوض واللامركزية الصناعية.

إن عقلنة الاستراتيجيات التنموية إنما قامت ظاهريا على القطع مع المدّ الدولي الذي ميز التجربة الاشتراكية حيث عمدت الدولة إلى احتكار الفعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لتظهر كموّل للتنمية وكذلك كمتقاول وكمبادر. إذ لم تعد استراتيجية الدولة تنبني -ظاهريا على الأقل- على هذا البعد الذي اتخذته في السابق بقدر ما حاولت خلق الإطار المناسب للاستثمار الخاص وما يفرضه من نصوص قانونية ومبادئ اقتصادية جديدة.

¹⁰ الهادي التيمومي: "خصوصيات مسيرة تونس نحو الحدثة". ضمن كتاب: تونس الأمس وتونس الغد. مؤلف جماعي. الجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون. بيت الحكمة. تونس 2002. ص 114-115.

وعلى عكس ما تمّ إعلانه مسبقاً، لعبت الدولة الدور الأساسي مرة أخرى في الاستثمار والمبادرة، إذ يكفي أن نشير إلى أن نصيبها من الاستثمارات قد ارتفع ليلبغ 42% في السبعينات بعد أن كان لا يتجاوز 36% في الستينات¹¹. ووفق النظرة الاقتصادية السائدة آنذاك والتي تقسم المجال الاقتصادي إلى قطاع خاص ينشد الربح السريع وقطاع دولوي (Secteur étatisé) أوكلت له مهمة التخطيط والعقولة على الأمد البعيد¹²، تم تصور الاستراتيجية الجديدة للتنمية.

وفق هذا التصرّ الجديد، لوحظ تراجع نسبي لحضور الدولة في بعض مجالات الفعل الاقتصادي ولكن دون أن يصاحبه إطلاق حرية السوق والمبادرة. فالمؤسسات العمومية احتكرت هذا الفعل وخاصة في القطاع الصناعي لتجعل منه مجالاً خاصاً قلما ينافسها فيه الأفراد. ومهما يكن دور الدولة في إنشاء بعض الوحدات الصناعية، التحويلية على وجه الخصوص، فإن السمة البارزة التي حافظت عليها والتي تعود جذورها إلى المرحلة الاستعمارية، هي المركزية. فقد اقتضت تدخلات الدولة والمستثمرين على مناطق الساحل وإقليم تونس في حين بقيت المناطق الداخلية تفتقر للمشاريع الصناعية عدى بعض المدن التي اقتصر فيها التدخل على بعض الصناعات التحويلية (باجة، القصيرين).

إن هذه المركزية الصناعية هي نتيجة لسياسة اقتصادية تقليدية تولى الأهمية للتنافس وتشجع على تكديس الأرباح دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي الذي يحتاج إلى سياسة تصحيحية توزع عائدات التنمية بطريقة متساوية بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية⁽³⁾ على أن العذر الذي كانت تبديه الدولة باستمرار يتجاوز هذه الحدود ويفتح آفاقاً أخرى لهذه الفئات التي يجب أن تتأقلم مع الانفتاح المنشود لتتزع مكانة -ولو ميكروسكوبية- داخل العملية الاقتصادية، وهو الهدف الذي انطلقت على أساسه برامج التنمية ومنها برنامج التنمية الريفية (1973).

انبنى هذا البرنامج على أدلوجة الحداثة وكان يرنو إلى "تحقيق فرحة الحياة" عبر الرفع بالفقراء "إلى منزلة البشر" أما المستفيدين من البرنامج فهم فلاحو الإنتاج القادرين على الاقتراض والتسديد والمغامرة في حين مثل "فلاحو الاستهلاك" الأضحية البشرية التي تتطلبها عملية التغيير حيث سيتحولون إلى العمل كأجراء¹⁴. إن الحداثة وفق هذا البرنامج تقتضي

¹¹ عبد اللطيف الهرماسي. مرجع سابق. ص 87.

¹² Alsa Assidon : *Les théories économiques du développement*. La découverte, Collection Repères. Paris. 1992.

P19

¹³ Abderrazek Hbaïb et Faïka Charfi : « Réflexion sur la politique tunisienne de développement régional, Décennies 70 et 80 ». In: Collectif : *L'économie de développement : Analyses en termes réels et monétaires*. Acte de séminaire international de Sfax. FSEG 1984. P207

¹⁴ فتحي الرقيق: الهجرة والتنمية الجهوية بالجنوب التونسي. دراسة حالة ولاية مدين. أطروحة دكتوراه مرحلة ثالثة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. قسم علم الاجتماع. 1991. ص 51.

عقلنة السلوك الاقتصادي والاجتماعي والتحوّل من نمط تقليدي ستمه التواكل والانكماش إلى نمط حديث قوامه المبادرة والمخاطرة.

نظريا، يبدو هذا البرنامج أساسا صلبا لقيام اقتصاد ريفي حديث، متكامل وبنّاء حيث أصبح بإمكان فلاحو الريف المساهمة في التنمية عبر الإنتاج والعمل وهي سمة كان الريف قد افتقدها منذ زمن. ولكن، وعلى المستوى التطبيقي، يبقى نجاح هذا المشروع رهين بسنوات طويلة من التثنية الاجتماعية والاقتصادية بما يجعل هؤلاء الفلاحين قادرين على قبول التغيير بل ومتعطشين له.

وفي حين حاولت الدولة منذ بداية السبعينات أن تظهر نفسها كدولة -حكم، اعتبر المجتمع "التنمية عطية تعطى أو هبة توهب، وفي هذا المعنى أيضا تصوّرها فلاحو البلاد الذين يتهاقون على إعانات التنمية الريفية والعائلة المنتجة. . . لا كضروقات إنتاجية وإنما كإعانات تعين على مجابهة مصاعب الحياة الجديدة كالسكن وتعليم الأبناء التي لم تكن موجودة من قبل، وما زاد في تكريس هذا الواقع أن غايات وأهداف التنمية هي نفسها في أغلب الأحيان القنوات التي تمر منها هذه الذهنية الجديدة، ذهنية الاستهلاك"¹⁵.

وهكذا تحوّل سكان الريف إلى مستهلكين يقدمون كل سنة على تسلم المساعدات المقدمة من الدولة عبر هذه البرامج مما حدا بالدولة إلى إصدار قرار سنة 1978 يمنع تسليم المساعدات أكثر من مرة واحدة لكل عائلة¹⁶. وفي المقابل زادت هشاشة المجتمع الريفي بعد أن تناقص نصيب الفلاحة من الاستثمارات خلال السبعينات ليقتف عند حد الـ 13% بعد أن تجاوز الـ 19% خلال الستينات¹⁷.

لم يكن الأمر بالسهولة التي تصوّرها مخططو التنمية آنذاك، فهما تكن سياسات الدولة، عقلانية أم معقلنة، فإن استجابة الأفراد لها كانت بطريقة مخالفة تماما. هل كان بإمكان هؤلاء، أن يقطعوا في لمح البصر، كل صلة لهم مع تجربة الستينات؟ وإذا كان ذلك، هل كان هؤلاء قادرين على تجاهل ما وعدتهم به الدولة غداة نشوئها وحتى أوائل السبعينات؟

¹⁵ نفس المرجع السابق. ص 71 .

¹⁶ Brahim Bouzaïene : « Réaction des communautés rurales aux modèles de PDR ». Revue Tunisienne des Sciences Sociales. 22ème année. N°82-83. 1985. P70

¹⁷ حافظ ستهم: "ملاحظات حول خيارات التنمية بتونس منذ الاستقلال". ضمن كتاب: التحوّلات المعاصرة للمجتمعات الريفية بالمغرب. أعمال ندوة منظمة في شهر أبريل 1993. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. السلسلة 7. المجلد 5. تونس 1996.

لا شك أن ذلك لم يكن ممكنا، فالأفراد، على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية، حافظوا على النظرة التقليدية للدولة التي لازالت حتى السبعينات لم تف بما وعدت. فالدولة مثلت بالنسبة لرؤوس الأموال والباعثين الخواص المدافع عن مصالحهم والضامن لنجاح استثماراتهم، وهي بالنسبة للفئات الوسطى المتعهد بتوفير القروض الموجهة للاستهلاك، وهي بالنسبة للفئات الشعبية الملاذ الوحيد لتحسين ظروفهم وخاصة توفير الدخل المحترم وتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية كما أعلنت منذ نشوئها.

وأمام كثرة هذه الرهانات، عجزت الدولة عن كسب ولاء المجتمع الذي فقد الثقة في الدولة بعدما لاحت في أعقاب السبعينات بوادر تملصها وترددها في الوفاء بوعودها. ولم تهدد الدولة فعليا منذ الاستقلال وحتى نهاية السبعينات إلا بعدما خلقت عبر سياسة الليبرالية/ الانفتاح فئات عمالية كانت مستعدة للثورة والانتفاض من أجل حماية وجودها. فهؤلاء العمال حديثو العهد بالعمل في الغالب، إنما ثاروا في 1978 ضد الوجود الدولي أصلا بعد أن فقدوا الثقة في الدولة منذ التجربة التنموية الأولى، كما لم يكن بإمكانهم الانتظار أكثر خاصة وأن الشعارات المرفوعة آنذاك (الحداثة/ العقلنة/ الانفتاح...) والتي حاولت الدولة عبرها المحافظة على وجودها في كل ثنايا المجتمع، كانت في نفس الوقت أسسا صلبة انبنى عليها الخطاب المعاكس، خطاب الثورة الذي تجسد في أحداث 1978.

2-3. فشل الدولة وبداية أفول الدولة الاجتماعية :

لقد تزامنت بداية العقد الثالث من عمر الدولة الوطنية مع أزمة اقتصادية عالمية خاتمة انعكست على البلاد بصفة مباشرة بحكم ارتباط نموذج التنمية المتبع منذ الستينات بالمؤسسات المالية العالمية، ومؤشرات الأزمة بدت واضحة عبر التناقص المستمر للنتائج المحلي وتنامي البطالة وتدني المقدرة الشرائية وتراجع الاستثمارات¹⁸...

تميزت عشرية الثمانينات بانطلاق برنامج الخصخصة عبر التقيوت في بعض المؤسسات العمومية لفائدة الخواص، كما واصلت الدولة دعم الاستثمار الخاص بإسناد القروض وتقديم المساعدات للباعثين ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن مساهمة القطاع العام في الاستثمارات الوطنية قد انخفض ليبلغ 6% فقط سنة 1988 مقابل 12.5% سنة 1979¹⁹. لم يعد الفرد في استراتيجية الثمانينات عنصرا من عناصر الإنتاج بل صار المنتج والمبادر في ذات الوقت. وهو خيار انتهجته الدولة بعد تجربة طويلة نسبيا تيقنت خلالها من عجزها عن تحمّل أعباء التنمية. وهكذا اتجهت التنمية إلى الرأسمال الخاص - المحلي والأجنبي - ولم يبق للدولة سوى دور التخطيط والرقابة.

¹⁸ Mahmoud Ben Romdhane : « Fondements et contenu des restructurations face à la crise économique en Tunisie. Une analyse critique ». In : Camille Lacoste Dujardin et Yves Lacoste (S/D): *L'Etat du Maghreb*. CERES productions. Tunis. 1991. P150-151

¹⁹ الشاذلي العياري: "الخصخصة وجدلية القطاع العام - القطاع الخاص في تونس". مجلة دراسات دولية. ع36 عدد الثلاثية الثالثة 1990 ص13.

في المقابل لم يكن المجتمع - وخاصة طبقاته المرفهة- قادرا على الاندفاع مباشرة في هذه الاستراتيجية دون تردد كبير. كيف يمكن لهؤلاء أن يخاطروا بأموالهم ومجهوداتهم والانخراط في هذا الخيار والحال أنهم لا زالوا لم يسترجعوا ثقتهم في الدولة بعد؟ فهذه الأخيرة لا تزال تعد وتتوعد دون إنجازات أو براهين، أما المجتمع فقد تمكن من اكتساب بعض الخبرة على مستوى الرضا والانتفاض.

لم تلاق خيارات الثمانينات استجابة إيجابية من الفئات الاجتماعية المستهدفة، ففي حين كانت الدولة ترمي إلى رفع نسق الاستثمارات عبر إطلاق العنان أمام الفرد للإبداع والمخاطرة، انكمش هذا الأخير لتعمق الفجوة بين الدولة والمجتمع من جديد. فقد انخفض حجم الاستثمارات الوطنية بنسبة تقارب 25% بين سنتي 1982 و 1987²⁰، أما إحداثيات التشغيل فقد بقيت محدودة ومكلفة جدا إذ بلغت كلفة موطن الشغل الواحد خلال المخطط السادس (1982-1986) 25 ألف دينار في حين لم يتجاوز 15 ألف دينار خلال المخطط الرابع (1973-1976)²¹.

وبالتوازي مع برنامج تشجيع الاستثمار عمدت الدولة إلى الانسحاب من ميادين اجتماعية استراتيجية كالترجع في العلاج المجاني والتعليم والنقل... إلخ. وهكذا، فوجئ المجتمع بانسحاب الدولة لا من الميدان الاقتصادي فحسب بل وكذلك من الميدان الاجتماعي. وفي حين كان الناس ينتظرون إيفاء الدولة بما وعدت منذ السنوات الأولى بعد الاستقلال، أعلنت الدولة فجأة انسحابها ودعت الفئات الاجتماعية -على اختلافها- إلى تحمل مسؤولياتها. وفي حين كان المستوى الاجتماعي في السابق، الأساس الذي تعول عليه الدولة لكسب الولاءات وعقد التحالفات، فإنه كان العامل الأهم في تصعيد السخط الشعبي وزعزعة الاستقرار الذي تميزت به البلاد حتى أواخر السبعينات.

انتهت تجربة "العقلنة" التي اتبعتها الدولة الوطنية بإفراز أزمة شاملة لم تبرز بوضوح إلا في أواسط الثمانينات حيث كان قرار رفع الدعم عن المواد الأساسية بادرة أولى في اتجاه نهاية الدولة، ولا يزال ينظر لتلك الفترة بكثير من المرارة والحجل. وفي نفس الوقت كانت تلك الأحداث التي عاشتها البلاد في تلك الفترة (خاصة 1984) دليلا قاطعا على فشل الدولة الوطنية في تحقيق مرامي العقلنة والتحديث أي مطامح التنمية، ولكنها في نفس الوقت بدت كما لو أنها ثورة ضد النموذج الدولوي الجديد الذي بدأت ملامحه تظهر منذ أواخر السبعينات. ذلك النموذج الذي لم يعد ينظر لعوده الماضية إلا بوصفها أخطاء لنخب سابقة عودت المجتمع على أن يتوكل على الدولة في تلبية أغلب احتياجاته.

ولئن قامت تجربة الستينات على مقولة العقلانية والتحديث اعتبارا وأن الحاجة إلى التنمية تستوجب التنازل لفائدة الدولة عن بعض الحقوق -أو بالأحرى كلها، فإن تجربة السبعينات وكذلك الثمانينات إنما قامت على نفس هذا الأساس

Mannoubi Khaled : Industrialisation et compétitivité de la Tunisie. Op. Cit. P89. ²⁰

Ibid. P26. ²¹

رغم شعار العقلنة المرفوع آنذاك. فالتحول من اللاعقلانية إلى العقلانية إنما يستوجب تحمل الفئات الاجتماعية -على اختلافها- مسؤولياتها في التنمية وأولها التخلي عن المطالب التي كانت تبديها هذه الفئات باستمرار لضمان القوت والشغل والتعليم والعلاج... إلخ. أما كان لهذه الفئات إمكانية المساهمة في التنمية عبر عقلنة سلوكياتها الاقتصادية والاجتماعية؟ يبدو أن ذلك لم يكن ممكناً، فالجتمتع لم يغيّر نظرتة للدولة من قبل حتى أن تنشأ وإلى الثمانينات، وهو لم يكن مستعداً للتفريط في حقه في الاستقلال، تلك الثمرة التي سيتم اقتسامها بالعدل بين الجميع.

إن بنية المجتمع التونسي بقيت تقليدية وحافظت على سماتها المميزة لها منذ زمن الاستعمار، ولم تعمل السياسات التنموية المنتهجة على تغييرها أو حتى على الحدّ من ذلك التفاوت الشاسع بين الفئات الاجتماعية. لقد قدمت تونس نموذجاً محدداً لما يسميه سميّر أمين "الطبقة الدولة" فلقد احتفظت البورجوازية الكبيرة التونسية بمسافة بينها وبين الحركة الوطنية... وعندما وصلت إلى السلطة اضطلعت بمهمة تسيير الدولة وتركت الامتيازات القائمة كما هي²².

وفي هذا المعنى كان ينظر للتنمية باستمرار بأنها مدعمة للتفاوت بين الفئات وكذلك بين الجهات وهو ما زاد في تعميق الهوة بين مجتمع أساسه الفئات الشعبية في داخل البلاد، التي كانت تنظر للتنمية بأنها عمل من أعمال الدولة قد تجازي به هؤلاء في مقابل ما قدموا من تضحيات زمن الاستعمار، ودولة لم تنظر للتنمية إلا كعامل من عوامل بقائها وتواصلها.

إن الخطأ الجوهرى الأول الذي عصف بتجارب التنمية المتلاحقة يكمن في نظرنا في اتخاذها صبغة فوقية لم تراعى باستمرار الفاعلين الاجتماعيين، إذ لم يكن ينظر للتنمية إلا بوصفها عملاً من أعمال الدولة وفي أحسن الأحوال، فقد تمّ ضمان حق المشاركة لبعض الفئات دون أخرى. وفي حين كانت الدولة مجبرة أحياناً على التنازل عن عديد المبادئ لفائدة هذه الفئات المرفهة، كانت الطبقات الشعبية تصعد من عدائها ورفضها لها.

أما سبب انهيارها فيمكن في نظرنا في أن الدولة الوطنية وبعد أن عملت على امتداد العقدين الأولين من عمرها على أن تقدّم نفسها للمجتمع كدولة راعية، أقدمت منذ بداية الثمانينات على التملص من مسؤوليات طرحتها على نفسها منذ الاستقلال واحتكرت عبرها الفعل السياسى والتنموي بوجه عام. وهكذا، وبعد أن أيقنت الدولة من عجزها على تحمل ما وعدت به كدولة اجتماعية، قررت التملص فجأة من واجباتها تجاه فئات اجتماعية عريضة تكونت في عهدها وهو ما حدا بشرعية الدولة لأن تكون محل نقد وتساؤل بلورتهما المواجهة المباشرة مع الدولة (1978 و1984). فلئن كانت شرعية الدولة تستمد في الحقيقة وعلى امتداد عهد الدولة الوطنية من كونها الفاعل المركزي في

تحقيق النمو الاقتصادي وتعويض الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي²³، فإنه وبمجرد اعلان عزمها التحلي عن جملة هذه الأدوار صارت من وجهة نظر فئات اجتماعية واسعة غير شرعية.

ثالثا- الاستراتيجية التنموية الجديدة بين برامج الخوصصة واستراتيجيات الفردنة:

تزامنت الفترة الانتقالية التي عاشتها تونس في أعقاب مرحلة البناء الوطني مع ظروف عالمية مميّزة. على المستوى المحلي، كان تعطش المجتمع للتغيير، بعد انقطاع حبل الثقة بينه وبين الدولة الوطنية، الأساس الذي سبّنى عليه الدولة "ما بعد الوطنية" سياستها الاقتصادية والاجتماعية. كما أن العامل نفسه هو ما سي طرح على هذه الأخيرة رهانات أكبر دون شك، باعتبار أن هذا المجتمع لا يزال يطرح نفس تلك المطالب التي ظل يطالب بها لسنوات طوال، أما الدولة فيمكن أن يكون رفضها لتلك المطالب سببا لرفض هذا الأخير للانخراط في مشاريعها وبرامجها .

1-3. برنامج التعديل الهيكلي وخصوصة التنمية:

لقد انخرطت تونس في هذا التوجه الجديد الذي لعب فيه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي دورا هاما وأساسا عبر الحث على مراجعة عديد السياسات الاقتصادية في الدول النامية التي كانت محكومة بقوانين ديوانية صارمة وديون مجحفة وتشجيع لبييرالية عقلانية وإعادة النظر في القوانين الاقتصادية ودعم الخوصصة.

إن برنامج تأهيل الاقتصاد الوطني هو مشروع طويل الأمد تهدف من خلاله الدولة إلى إعادة بناء الاقتصاد وذلك بتطبيق شروط الاقتصاد الليبرالي المنفتح على العالم الخارجي. وتبعاً لذلك، عملت الدولة على توجيه القطاع العمومي نحو الرأسمال الخاص لدعم المنافسة وفتح آفاق جديدة أمام قطاعات كانت ضعيفة المردودية قصد تطويرها والنهوض بإنتاجيتها.

يعود انطلاق برنامج الخوصصة إلى أعقاب سنة 1986 حيث واكبت تونس أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة مست مختلف الفئات الاجتماعية التي أصبحت عاجزة عن مواكبة نسق الأحداث وتوفير متطلباتها وهو الأمر الذي أدى بتونس إلى الاستنجد بصندوق النقد العالمي والبنك الدولي لالتماس العون المالي ذلك العون المشروط بتطبيق آليات الإصلاح الهيكلي كما نعلم²⁴. وهكذا، لم يكن الإصلاح الهيكلي خيارا داخليا فرضته الظروف التي عاشتها البلاد آنذاك فحسب، بل هو خيار عالمي لم يكن لتونس من حل غير الانخراط في مجرياته. فالمؤسسات المالية العالمية فرضت

²³ Azzem Mahjoub : « Etat, secteur publique et privatisation en Tunisie ». In : Habib Elmelki et J.C Santucci (S/D) : *Etat et développement dans le monde arabe*. Op. Cit. P305.

²⁴ الشاذلي العياري: مرجع سابق. ص 13.

على البلدان مجموعة من المبادئ والتدابير لإصلاح أوضاعها المالية المتأزمة وذلك باتخاذ مجموعتين من الإجراءات تستهدف أولاهما تثبيت الاقتصاد الكلي من خلال التأثير على بابي الإنفاق والمداخيل، وترمي ثانيتهما إلى القيام بإصلاح هيكل يحدّ من تدخل الدولة ويوجه الأنشطة الاقتصادية نحو السوق²⁵.

إذن، وفي نطاق تخفيف الضغط على الميزانية العمومية، تندرج السياسة الجديدة للدولة في أعقاب الثمانينات في إطار تحليها عن التسيير المباشر للمؤسسات العامة في القطاعات التنافسية غير الحساسة حتى تتمكن من التفرغ بصورة ناجعة لمهامها الأساسية المتمثلة في توفير الخدمات الجماعية كالتعليم والصحة والبنية الأساسية، ومن تحمّل مسؤولياتها في القطاعات الاستراتيجية التي يرتبط بها مستقبل البلاد²⁶.

لقد حدّدت الدولة في بداية المخطط الثامن نسبة النمو المرتقبة بـ6% وذلك عبر التعويل على تدعيم القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمخاطرة. وعملا بذلك اتخذت تونس العديد من الإجراءات اللوجستية المشجعة على ذلك كإنشاء وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي التي يكمن دورها أساسا في "تحديد إستراتيجية اقتصادية شاملة ومتناسقة وتهيئة برنامج مستقبلي يستجيب لكل التوقعات" على حدّ تعبير وزير المالية آنذاك²⁷، كما تم إنشاء وكالة النهوض بالصناعة التي تضطلع بدور هام لتشجيع القطاع الصناعي عبر ما تقدمه من منح وتشجيعات لدعم الخصوصية وتوسيع أفق الاستثمار عبر دعم اللامركزية وربط قنوات الاتصال مع رؤوس الأموال والشركات الأجنبية²⁸، هذا بالإضافة إلى بعث بعض الهياكل الإدارية المدرجة في نفس الاتجاه كصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (1995) وصندوق تنمية الصادرات وإعداد بعض النصوص القانونية والجبائية التي تدعم الاستثمار وتقدم التسهيلات الإدارية والمالية كمجلة تشجيع الاستثمارات (1993) وتحديث طرق عمل هذه الهياكل والقوانين باستمرار لمواكبة تطورات الاقتصاد وحاجيات المؤسسات.

وبالتوازي مع هذه الإجراءات تم في أواخر الثمانينات إنشاء بنوك تنمية تونسية أجنبية كالبنك التونسي الكويتي للتنمية، الشركة التونسية السعودية للتنمية، البنك التونسي القطري للاستثمار الح، وهي مؤسسات مالية تم إنشاؤها أساسا لدعم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي قصد انخراطه في هذا البرنامج التنموي الجديد.

²⁵ عبد اللطيف الهرماسي: "الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الاجتماعية في أفق العولمة. الحالة التونسية". الكراسات التونسية. العدد 182 .
الثلاثية الثالثة 2002. ص 110.

²⁶ انظر خطاب رئيس الجمهورية في الذكرى 33 لعيد الجمهورية (25 جويلية 1988) ورد بمجلة دراسات دولية. ع32دد. تونس 1989.

²⁷ Jeune Afrique : « Atouts du partenariat tunisien ». N160. Octobre 1992. P151

²⁸ Ibid. P153.

والملاحظ أن سياسة الخوصصة قد فسحت المجال أكثر أمام الرأسمال الأجنبي الذي من شأنه أن يفتح أمام هذه المؤسسات الأسواق العالمية نظرا لارتباطه بها وخاصة في بعض القطاعات التي تتطلب يد عاملة وفيرة على غرار قطاعي النسيج والملابس .

تقد كان لهذا القطاع الأثر الإيجابي المباشر على مستوى الصادرات حيث ارتفع نصيب تونس في السوق الأوروبية في صادرات النسيج والملابس إلى 7.4% سنة 1993 في حين لم يكن يتجاوز قبل ذلك بثلاث سنوات 4.7% فقط²⁹، أما عن عدد المؤسسات الأجنبية المنتسبة بتونس فيمكن القول إن الإجراءات المتخذة من قبل الدولة كانت ناجعة إلى حد كبير في هذا المستوى إذ سجلت سنوات 1997-2001 زيادة سنوية مجوالي 191 مؤسسة في حين لم تتعدّ هذه الزيادة الـ 90 مؤسسة في السنة في أوائل التسعينات³⁰ .

إن رحلة التأهيل هذه لا تقتصر على قطاع دون آخر بل هي مسيرة طويلة شاملة انتهجت الدولة "ما بعد الوطنية" منذ نشوئها وسعت تدريجيا إلى مواكبة مختلف التغيرات التي طرأت على البنية السوسيو اقتصادية، فانفتاح الاقتصاد التونسي على الخارج قد يطرح عديد التغيرات على بنية المؤسسات بما استوجب منها لا تعصير هيكلها ووسائل إنتاجها فحسب بل وكذلك الرفع من كفاءة عمالها .

كما طرحت شمولية برنامج التأهيل إعادة النظر في عديد الخيارات وأولها منظومتي التعليم والتكوين المهني في إطار يسعى إلى التوفيق بين كفاءة طالبي الشغل والعروض التي تقدمها المؤسسات الحديثة . لقد فوجئت الدولة في أعقاب الثمانينات بتدفق فئات عديدة ذات رأسمال مدرسي (الشهادت العلمية) يتحوّل لها نظريا الولوج إلى سوق الشغل دون ضوابط ولا قيود . في المقابل لم يعد بإمكان الدولة تحمل هذا الضغط الحاد على الميزانية الذي قد يطرحه دخول هؤلاء إلى القطاع الدولي . ففي نهاية 1989 بلغت نسبة السكان في سن النشاط (15-25) 62% من الحجم الجملي للسكان كما بلغ حجم طالبي الشغل خلال المخطط الثامن (1992-1996) أكثر من 420 ألف منهم حوالي 25% من أصحاب الشهادت العلمية³¹ هذا بالإضافة إلى أن عدد العمال المسرّحين قبل سن التقاعد وفق منطق التأهيل ما فتى يتفاقم وهو ما زاد من مسؤولية الدولة في تأهيل البعض منهم لإعادة إدماجهم في سوق الشغل والقيام على جريات البقية في إطار التقاعد المبكر .

In : Les .Philippe Béraud : « La mise à niveau d'une économie en transition. L'exemple du modèle tunisien »²⁹ cahiers de l'orient. N°46-1997. PP29-30.

L'Economiste Maghrébin. N°325. 16/10/2002. P15³⁰

³¹ أخذت هذه الأرقام عن تقديرات المخطط الثامن للتنمية . الجزء I . المحتوى الجملي . مايو 1992 . ص 13

لقد حظي القطاع الخاص في إطار سياسة التأهيل بعناية فائقة تجسدت بالخصوص في التسهيلات الإدارية والجبائية والمالية والقانونية الواردة في هذا الإطار وكذلك في التشجيعات المتواصلة التي تقدمها الدولة باستمرار إلى رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. ومع ذلك، لا تزال مساهمة هذا القطاع في الاستثمارات محدودة وخاصة في المناطق ذات الأولوية (125 معتمدة خلال المخطط التاسع) التي تكفلت الدولة بتبنيها على مستوى البنية التحتية بالإضافة إلى مصاريف التعليم والتكوين لرفع كفاءة اليد العاملة بها³²، كما بقي هذا القطاع عاجزا عن استقطاب اليد العاملة الوفيرة التي صارت تشكل أهم عائق للتنمية، فنسبة البطالة تقدّر بأكثر من 15% من اليد العاملة النشيطة وتتجاوز ذلك بكثير في الفئة العمرية بين 18 و 25 سنة بما يؤكد أن هذا المعدل سيزداد إذا ما لم تتخذ الدولة إجراءات سريعة في هذا المجال³³. كما أن المشكل الأساسي الذي طرح منذ أول برامج التنمية المنتهجة منذ الاستقلال، هو ذلك التفاوت الحاد بين الأقاليم والمناطق التونسية وخاصة في مستوى التشغيل وكذلك في حجم الاستثمارات بما يطرح باستمرار مشاكل عديدة ترتبط بالأساس بظاهرة النزوح نحو المدن الساحلية والعاصمة.

إن المتأمل في الخيارات التنموية المنتهجة خلال "مرحلة التأهيل" يلاحظ أن هذه التجربة لم تكن فقط محاولة من الدولة قصد المواءمة بين خيارات الأفراد مستثمرين وعمّالا والإمكانيات الحقيقية للدولة، بل وكذلك استجابة غير مشروطة لتوصيات الهيئات الأممية المشرفة على مؤسسات التمويل العالمية والتي ستعمل جاهدة على فتح الأسواق أمام المنافسة والاستجابة لشروط الليبرالية الجديدة المتصاعدة في الدول الغربية.

هكذا يبدو أن المبادئ الجديدة التي تقود التنمية محكومة بوجهة النظر الاقتصادية الأنثرو-أمريكية القائلة بالنمو التلقائي والتي تذهب إلى أن "أفضل طريقة للتخطيط هو ترك التكيف للناس الذين يحاطرون بهم. . فليس لأحد حافز أقوى من أولئك الذين يأملون في تحقيق الربح وتجنب الخسارة. ووفقا لهذا المنطق إذا فعل كل شخص ما هو أفضل له فستكون النتيجة هي الأفضل للأمة ككل³⁴.

وبالفعل جاء في تقرير نشرته الأمم المتحدة في 1993 أن على الدول النامية سلك سياسة اقتصادية مرنة تعطي الأولوية للخيارات التالية³⁵: تشجيع المؤسسات الخاصة وفتح الأسواق أمام الجميع، تشجيع المؤسسات الصغرى وخاصة عبر القيام بالإصلاحات المالية اللازمة والتشجيعات الجبائية الضرورية، الإقبال على التكنولوجيا المتطورة ذات المردودية

La Presse de Tunisie. 7 Juin 2002. P8 ³²

Philippe Béraud: «La mise à niveau d'une économie en transition». Op. Cit. P22. ³³

³⁴ عاطف قبرصي: "إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية". مجلة المستقبل العربي. السنة 25. العدد 282. أغسطس

2002. ص59.

PNUD: Rapport mondial sur le développement 1993. Edition Economica. Paris. 1993. PP3-5 ³⁵

العالية، الاستثمار في التعليم والتكوين وإعادة رسكلة اليد العاملة، ودعم الخوصصة كعنصر أساسي لتبني استراتيجية ليبرالية من شأنها أن تدعم القطاع الخاص وتوسع أفق المؤسسات.

وبالفعل كانت تقريبا هذه الإجراءات المقترحة عالميا الأسس التي قامت عليها السياسة التنموية في مرحلة الدولة ما بعد الوطنية. ففتح الحدود ومنح الأولوية للتصدير وتملص الدولة وخوصصة القطاع الصناعي وجزء من القطاع الخدماتي ورفع الرقابة عن الأسعار وتخفيض كلفة العمل هي الأسس التي ميّزت سياسة التأهيل في تونس³⁶. إنها تقريبا جملة المقاييس التي تلخص المرور من الاقتصاد الموجه عبر الطلب إلى الاقتصاد الموجه عبر العرض وفق لغة هابرماس، ذلك الانتقال الذي يفسر تفكك الدولة الاجتماعية كتيبة لسياسة اقتصادية معادية للتنمية وموجهة عبر العرض أدت في نفس الوقت إلى اختلال الأسواق وتخفيض الضرائب وتحسين ظروف الاستثمار وخوصصة المؤسسات العمومية³⁷.

وبالفعل، لقد كان تملص الدولة من مجالات اقتصادية واجتماعية واسعة في إطار برنامج التعديل الهيكلي نتائج جدّ سلبية. فخوصصة التنمية أدت إلى تسريح فئات عمالية واسعة من المؤسسات الاقتصادية، كما أن تراجع دور الدولة في الإنتاج والرقابة والتعويض جعل الأسعار تتفاقم بسرعة بما فيها أسعار المواد الأساسية كما أعلنت الدولة بوضوح منذ المخطط الثامن عزمها التراجع عن الأدوار الموكولة لها في مجال الخدمات الاجتماعية وخاصة الصحة والتعليم³⁸.

2-3. برنامج التضامن الوطني :

بعد أن أقيمت الدولة في أعقاب الثمانينات أن انخراطها في منظومة التأهيل وتخليها عن قطاعات اقتصادية استراتيجية لفائدة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي من شأنه أن يفرز نتائج اجتماعية جدّ حساسة لا تسمح موارد الدولة بمجابهتها، ارتأت انتهاج برنامج مواز لبرنامج التأهيل هو برنامج التضامن الوطني.

لقد حددت الدولة خياراتها في بداية المخطط الثامن على أساس أن الهدف الأكبر هو الرفع في نسق النمو الاقتصادي ليبلغ مستوى جيدا يمكن من مواجهة تحدي التشغيل وامتصاص البطالة ويضمن في نفس الوقت تحسين مستويات العيش والدخل. ففي أغلب المخططات السابقة بقيت إحداثيات الشغل دون المطلوب تحت ضغط تطور عدد السكان وارتفاع مستويات الدراسة والتكوين. كما أنه وبالرغم من أهمية حجم النفقات الاجتماعية للدولة التي بلغت 18% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992 فان "جيوب الفقر" ما زالت تشكل رهانا كبيرا وتتطلب مجهودات جبارة

³⁶ Sophie Bessis : « Banque mondiale et FMI en Tunisie ». Op. Cit. P146.

³⁷ Jurgan Habermas : *Après l'Etat-nation. Une nouvelle constellation politique*. Traduit de l'allemand par Rainer Rochlitz. Fayard. Paris. 2000. P29

³⁸ de travail ». In : *Etat* Hassine Dimassi : « Le désengagement de l'Etat tunisien de la reproduction de la force ». Cit. PP336-338. *et développement dans le monde arabe*. Op

للقضاء عليها إذ تفيد معطيات المسح حول استهلاك العائلات لسنة 1990 - 1991 أن حوالي 80 ألف أسرة تونسية تمثل حوالي 6.7% من مجموع السكان تعيش دون عتبة الفقر. وتهم ظاهرة الفقر بالأساس العاطلين عن العمل وصغار الفلاحين والحرفيين والعملة غير المختصين وعملة الحضائر وربات الأسر اللاتي ليس لهن مورد دخل أو رزق³⁹.

وبما أن المشكل الأساسي الذي ظل يعيق مسيرة التنمية باستمرار هو مشكل التمويل فقد عملت الدولة على خلق موارد مالية جديدة من شأنها أن تساعدها على تخطي صعوبات التنمية وخاصة في تلك المناطق التي ظلت معزولة عن الدورة الاقتصادية الوطنية وتشكل باستمرار نقاطا سوداء في المسار التنموي الذي انتهجته الدولة ما بعد الوطنية بتوجهات مغايرة للتجارب السابقة.

إن هذه الفئات الفقيرة من شأنها أن تشكل عبئا ثقيلا على الدولة التي أصبحت واعية بعجزها عن توفير كل طلبات هذه الفئات لأنها تفقر تقريبا لكل مقومات الحياة، بما يجعل من إمكانية تكفل الدولة بمفردها بعبء التنمية بهذه المناطق أمرا مستحيلا. ولذلك فإنها عملت على تشريك كل الفئات الاجتماعية في عملية التنمية عبر انتهاج سياسة التضامن الوطني التي انطلقت ببعث الصندوق الوطني للتضامن سنة 1992 والذي يكمن دوره الأساسي في مقاومة الفقر بالمناطق المعزولة وتحسين بنيتها الأساسية ورفع مستوى معيشتها. ولقد ارتكز تدخل الصندوق في البداية على تنمية البنية الأساسية عبر إقامة المنشآت التعليمية والصحية ومدّ الطرقات وتعميم النور الكهربائي والماء الصالح للشرب، ثم توسعت تدخلات الصندوق بعد سنة من انبعاثه لتشمل مشاريع خلق موارد الرزق لسكان هذه المناطق⁴⁰.

إن الغاية الأساسية التي بعث من أجلها هذا الصندوق وفق الخطاب الذي صاحب ظهوره هي مقاومة الفقر بالمناطق المعزولة. وهو رهان واجه الدولة ما بعد الوطنية منذ نشأتها بل هو عهد قطعه على نفسها على أساس أنها أكثر ديمقراطية، وهي عاقدة العزم على سلك سياسة اجتماعية عادلة تعطي الأولوية للمناطق التي لم تحصل على نصيبها من ثمار الاستقلال ثم التنمية في عهد الدولة الوطنية، حتى لكاننا بالدولة نفسها تعترف بأخطاء نخبها السابقة والمتمثلة في التضحية بهذه المناطق وحرمانها من ثمار التنمية.

ولإنجاح هذه السياسة عملت الدولة على توفير موارد قارة للصندوق إذ خصصت لفائده نسبة مختلفة من المعاليم الموظفة على البيوعات كما سعت لتوفير موارد إضافية له تعتمد أساسا على تبرعات الأشخاص الماديين والمعنوين، وهي إلى حدّ ما تبرعات إجبارية يقع جمعها من مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها تلك التي انتفعت أو تنتظر دورها للانتفاع

³⁹ تقديرات المخطط الثامن للتنمية مصدر سابق ص 18

⁴⁰ Amor Belhédi : *Développement régional, rural, local*. Cahiers du CERES. Série géographique. N°17. Tunis. 1996. P343.

بتدخلات الصندوق حتى أن هذه التبرعات صارت في الواقع بمثابة الضريبة الموازية المفروضة على سائر الفئات الاجتماعية رغم الطابع "التضامني" الذي تسعى الدولة أن تصفيه عليها⁴¹.

وبالفعل تمكن صندوق التضامن 26-26 من التدخل في عديد المناطق بتحسين بنائها الأساسية ومساعدة بعض سكانها على تخطي عتبة الفقر سواء بتقديم المساعدات أو إسناد القروض لإقامة مشاريع للحساب الخاص وتقتصر أساسا على الأنشطة الفلاحية والصناعات التقليدية والمهن الصغرى⁴².

ومن أهداف إنشاء هذا الصندوق أيضا توطين سكان ما يسمى بـ"مناطق الظل"⁴³ للحد من ظاهرة النزوح الريفي، ولكن يمكننا كذلك أن نلمس في هذا المشروع رغبة الدولة في كسب ولاء هذه المجموعات وقطع صلتها آنذاك بالخطاب الإسلامي والخطاب المعارض عامة، الذي قد يجد في هذه المناطق الفقيرة والمعزولة الأذان الصاغية وهو ما أجبر الدولة على العمل على تحسين أوضاعها والسماح لها بالتعبير عن مواقفها⁴⁴. والملاحظ أن حضور الدولة أصبح أكثر انتشارا وفاعلية بفضل هذا البرنامج، فإشعاعها أصبح يصل إلى مختلف مناطق البلاد بما فيها تلك المناطق التي كانت خارجة عن نفوذ الدولة الوطنية بحكم انعزالها عن الاقتصاد الوطني عامة وعن التدخلات العمومية لعدد الأسباب، خاصة وأن هذه الأخيرة قد سحبت البساط من كل القوى الاجتماعية المنافسة لها في هذه المناطق لأن كل الإنجازات والمشاريع التي تقام فيها إنما تكون تحت شعار عدالة الدولة ورغبتها الجارحة في ممارسة ديمقراطية وعدالة اجتماعية دون حدود⁴⁵.

وهكذا نجد أنه مثلما حققت هذه المجموعات بعض التحسن في مستوى معيشتها بدعم بنائها الأساسية خاصة، فإن الدولة كثيرا ما جنت ثمار تزعمها لهذا البرنامج الذي زاد في إشعاعها على مختلف ربوع البلاد من ناحية، وخلصها من مأزق كبير يتعلق أساسا بمشكل تمويل مشاريع التنمية بهذه المناطق من ناحية ثانية علما وأن هذه المشاريع مكلفة جدا في مجملها وضعيفة المردودية. فالدولة قد واجهت في نهاية الثمانينات ضغوطات عديدة من بعض الفئات

⁴¹ خصص يوم 8 ديسمبر من كل سنة يوما وطنيا للتضامن.

⁴² Ferida Semmar : « Une expérience originale : Le fonds de solidarité nationale ». In: *Les cahiers de l'orient*. N°46. 1997. P102

⁴³ تستعمل هذه التسمية في الخطاب الرسمي والصحفي خاصة للدلالة على مناطق تدخل صندوق التضامن أي باعتبارها مناطق معزولة لم تتمتع بخدمات التنمية فبقيت خارج دائرة إشعاع الدولة وتعمل تدخلات الصندوق للاحاقها بالجمال الوطني.

⁴⁴ Ibid. P 102

⁴⁵ تدخل الصندوق حتى موفى 2005 في 1762 منطقة ظل بمختلف ربوع البلاد وانتفع من تدخلاته أكثر من 240 ألف عائلة : موقع الصندوق الوطني للتضامن على شبكة الانترنت: www.2626.org. 2006/12/05. أما في مجال مجئنا (معمديات جينباية والحنشة والعامرة) فقد بلغ عدد العائلات المستفيدة من تدخلات الصندوق وإلى موفى سنة 2005 حوالي 3250 عائلة بتكلفة جميلة ناهزت 6.5 مليون دينار منها نسبة 93% بعنوان "مراقق أساسية". أنظر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية: ولاية صفاقس في أرقام. 2005. مصدر سابق. ص 65

الاجتماعية التي كثيرا ما عانت من المركزية التي ميزت السياسات التنموية السابقة، وهي تبعا لذلك صارت مجبرة على التكفل - ولو صوريا - بإشاعة خدماتها وخاصة الاجتماعية على مختلف المناطق والفئات علما وأن هذه الأخيرة قد أصبحت تحظى باهتمام كبير من قبل بعض الحركات المعارضة الداعية إلى الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية.

ولربما عبر هذا المنطق وحده يمكن أن نفهم إصرار الدولة على أن تكون سنوات الثمانينات هي المرجع الأساسي والمقياس الوحيد تقريبا الذي تعتمده لمقارنة مؤشرات التنمية المحققة حاليا بالمؤشرات المحققة آنذاك وخاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية (نسبة التنوير، نسبة التزود بالماء الصالح للشرب، عدد المراكز الصحية...). إذ يبدو واضحا أن الدولة جعلت من أحداث تلك الفترة تعبيرة واضحة عن الردّ الذي يمكن أن تقدمه الفئات الاجتماعية الفقيرة تجاه تملص الدولة وتخليها عن الصورة التي رسمتها لنفسها منذ الاستقلال كدولة اجتماعية في الأساس.

عموما يمكن القول أنه، وبرغم الدور الفعال الذي استطاع برنامج التضامن الوطني الاضطلاع به على مستوى النهوض "بمناطق الظل"، فإن الحاجة للتنمية بقيت ملحة خاصة وأن الرهان الحقيقي الذي يواجهه الدولة يتجاوز إمكانية اختزاله في إقامة الطرقات ومد الجسور وتقديم المساعدات لبعض الفقراء، ليصل إلى مشكل أكبر ما فتئ يتفاقم باستمرار ويهدد كيان الدولة والمجتمع ألا وهو مشكل التشغيل. إنه رهان كبير لم تستطع الدولة عبر مختلف البرامج والاستراتيجيات التي وضعتها تجاوزه وهي تبعا لذلك ستعمل على إعداد مشروع من شأنه أن يساعد على الأقل على التخفيف من حدة البطالة الأ وهو برنامج القروض الصغرى الذي تنزل في إطار سياسة التضامن الوطني وتعزز خاصة بإنشاء البنك التونسي للتضامن ثم الصندوق الوطني للتشغيل.

3.3. سياسة القروض الصغرى وفردنة التنمية:

تندرج سياسة القروض الصغرى عموما ضمن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها تونس منذ أواخر الثمانينات والتي تقوم أساسا على دعم الاستثمار الخاص في مختلف ميادين الإنتاج وتوسيع آفاقه ليشمل بعض القطاعات والفئات التي كانت في السابق محرومة من فرص الاستثمار والمبادرة بحكم عدم امتلاكها للموارد اللازمة لذلك. وقد عملت الدولة على إعداد الأساس القانوني والتشريعي لهذا البرنامج وتخصيص الهيئات الإدارية والمؤسسات المالية المكلفة بدعم سير هذه الإستراتيجية التنموية الجديدة.

وفي الحقيقة، تعود سياسة القروض الصغرى في القطاع الفلاحي إلى برنامجي التنمية الريفية (1973) أولا والتنمية الريفية المندمجة ثانيا (1982) اللذان مثلا خطوة أولى في اتجاه النهوض بالقطاع الخاص وذلك بالمساعدة على بعث أو توسيع مؤسسات صغرى في قطاعات الإنتاج والخدمات الفلاحية.

أما على مستوى المهن الصغرى فقد عملت الدولة منذ أوائل التسعينات على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع. ولذلك انطلق برنامج التنمية الحضرية المندمجة والذي يهدف إلى المساعدة على بعث أو توسيع مشاريع صغرى داخل الأحياء الشعبية الحضرية وذلك بتقديم هبات مالية وخاصة قروض بدون فوائد يقع تسديدها على عدة سنوات وهي نفس طريقة العمل التي تنتهج في إطار مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية (1987) إذ يتكفل مجلس الولاية بتقديم هبات وقروض للحرفيين بهدف دعم التنمية من خلال بعث أو توسيع المؤسسات الصغرى.

وإضافة إلى الدور الفعال الذي تقوم به الدولة في إطار برنامجي التنمية الحضرية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية، اضطلع صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى بدور هام على صعيد التنمية وقد تم توسيع مجال نشاطه بالخصوص منذ سنة 1996 إذ أصبح دوره أهم في النهوض بالعمل المستقل والتشجيع على بعث أو توسيع مؤسسات صغرى في مجالات الإنتاج والخدمات باستثناء الأنشطة ذات الصبغة التجارية أو الفلاحية. كما تم توسيع تدخلات الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي وخاصة في مستوى تقديم العون للعائلات المعوزة لبعث أو توسيع مشاريع صغرى للنهوض بالتشغيل في المناطق الأقل حظا وتحسين ظروف عيش متساكنيها. كما جاء توسيع مجال تدخل صندوق التضامن الوطني ليشمل تمويل بعض المشاريع الحرفية والفلاحية في شكل قروض ضمن نفس هذا الإطار (*).

ويعود تشجيع الدولة لمثل هذه الأنشطة إلى وعيها منذ انطلاق الإعداد للخطة الخماسية الثامنة بأهمية قطاع المهن الصغرى في المساهمة في عملية الإنتاج والتشغيل الذي ناهز عدد المتمنين له من النشيطين التونسيين سنة 1992 حوالي 500 ألف نسمة وهو ما جعل الدولة تعتمز تحرير المبادرة في هذا القطاع وتعيد النظر في كيفية تدخل الصناديق الخاصة بتمويل المشاريع الصغرى وتوسيع شبكة الهيئات الإدارية والمالية المهمة به⁴⁷، وهو نفس الإطار الذي جاء فيه إحداث صندوق التضامن الوطني في مرحلة أولى.

ومع تقدم سياسة التأهيل التي انتهجتها تونس منذ أواخر الثمانينات وتدعم مكانة الاستثمار الخاص انتهت الدولة في أعقاب المخطط الثامن إلى ضرورة توسيع أفق الاستثمار أكثر نظرا لتفاقم مشكلة البطالة واستحالة معالجتها بالطرق التقليدية التي تقتصر على تأجيل تشغيل العاطلين وتقديم الوعود لهم بذلك عند أول كل سنة وهو ما زاد في تشعب مشكلة البطالة وضاعف عدد العاطلين. إذ تشير الإحصائيات المسجلة في أواخر سنة 1997 إلى أن عدد مطالب

⁴⁶ للإطلاع على مختلف الهياكل والمؤسسات والبرامج الخاصة بالقروض الصغرى: أنظر: الوكالة التونسية للتشغيل: دليل باعث المؤسسة الصغرى. مطبعة الشرق. فيفري 2000

⁴⁷ تقديرات المخطط الثامن: مصدر سابق. ص 77

الشغل قد فاقت 220 ألف مطلب في حين لم تكن تتجاوز سنة 1993 الـ142 ألف مسجلا بذلك ارتفاعا مجوالي 63%

48

وتماشيا مع الأوضاع الجديدة التي أفرزها برنامج التأهيل تم إقرار الإستراتيجية التشغيلية خلال المخطط التاسع والتي حددت خياراتها كما يلي⁴⁹: دعم قدرة الاقتصاد على توفير مواطن الشغل وتطوير المؤسسة الاقتصادية كركيزة أساسية للتشغيل، الارتقاء بسياسة التعليم والتكوين إلى مستوى أكثر تلاؤما مع حاجيات الاقتصاد بما ييسر الاندماج في الحياة المهنية، دعم المبادرة الخاصة والانتصاب الحر والنهوض بالعمل المستقل والمؤسسة الصغرى.

وستعمل الدولة على أن يكون خيار المبادرة والاستثمار الخاص والعمل المستقل هي الأسس التي سيقوم عليها خطابها السياسي وبرنامجهما الاقتصادي الذي بات واضحا خصوصا منذ المخطط التاسع. إنه ذلك الطرح البديل الذي يحمل الأفراد مسؤولية أكبر في الاضطلاع بمسؤولياتهم في التشغيل والتعليم والرعاية الصحية والتأمين... تلك الأمور التي كان الأفراد وعلى امتداد عقود من الزمن يعتبرونها من أمور الدولة، وقامت عليها - فعليا كان أم صوريا - كل المخططات التنموية السابقة تقريبا. فالأمر إذن يتعلق بتصور مغاير للتنمية يخص الدولة من عبء احتكارها ويكاد يجعل منها أمرا فرديا ومهمة منوطة بعهدة كل فرد من أفراد المجتمع: إنها فردنة التنمية.

ضمن هذا الإطار أقر المخطط التاسع أيضا بضرورة إحداث بنك مختص في تمويل المشاريع الصغرى لتجاوز عقبة التمويل وصعوبة توفير الضمان البنكي⁵⁰ حتى جاء إحداث أهم هيكل مالي مكلف بتمويل المشاريع الصغرى التي ارتأت الدولة قدرتها على تقليص حدة البطالة ومجابهة المتطلبات المتجددة التي تطرأ على قطاعي الإنتاج والاستهلاك، ألا وهو البنك التونسي للتضامن.

أحدث هذا البنك بموجب قرار رئاسي صادر في 26 مايو 1997، وتم في شهر مارس من السنة الموالية الشروع في تقديم القروض لفائدة الفئات المستهدفة من الشباب ذوي الكفاءات المهنية الذين وجدوا صعوبات في الاندماج في سوق الشغل، ونظرا لعدم امتلاكهم للضمانات المالية أو العقارية اللازمة فإنهم كانوا لا يستطيعون الانتفاع بالقروض البنكية مما زاد في تعطيل عملية اندماجهم في الدورة الاقتصادية لا كأجراء أو عمال ولا كمستثمرين ولو في مشاريع صغرى.

48 9 volume N°42. Décembre 1999 Institut National des Statistiques. *L'annuaire statistique de la Tunisie*. Année

32P. 2000

49 الجمهورية التونسية، وزارة التنمية الاقتصادية: المخطط التاسع للتنمية. المجلد الأول. المحتوى الجملي. جويلية 1997. ص 152-153

50 المصدر السابق. ص 156.

وهكذا يكون الدور الأساسي للبنك التونسي للتضامن الذي يعمل في إطار مشروع عام يهدف إلى تأصيل قيم التضامن الاجتماعي كان قد انطلق منذ سنة 1992 بإنشاء صندوق التضامن الوطني هو مساعدة هؤلاء الشبان على الاندماج في الدورة الاقتصادية لا كأجراء بل كمستثمرين وأصحاب مشاريع يساهمون مباشرة في الإنتاج ويلعبون دورا هاما في توسيع شبكة الاستهلاك والنهوض بهذه القطاعات التي بقيت محدودة المردودية (المهن الصغرى). فالبنك التونسي للتضامن يراهن على الباعثين الشبان و قدرتهم على الإنتاج والتسويق بما يتماشى والمثل الصيني القائل " أن تعلم الفقير كيف يصطاد السمك أفضل له من أن تعطيه سمكة"، فالدولة لم تتولّ تكوين الباعثين وتعليمهم أبجديات "الصيد" فحسب بل كذلك فإنها تولت تمويل مشاريعهم الخاصة⁵¹.

وبالفعل شملت تدخلات هذا البنك فئات عديدة موزعة على مختلف مناطق البلاد مع التركيز على تغطية مناطق تدخل صندوق التضامن الوطني مواصلة للمجهودات المبذولة على مستوى البنية الأساسية والمرافق الاجتماعية. وقد بلغ عدد المشاريع الصغرى الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن منذ انبعاثه وإلى حدود أواسط سنة 2005 حوالي 77 ألف مشروع بكلفة جمالية قاربت الـ460 مليون دينار وهو ما ساهم في توفير أكثر من 110 ألف موطن شغل. وقد توزعت هذه المشاريع حسب القطاعات كما يلي⁵²: المهن الصغرى: 42%، الخدمات: 36.5%، الفلاحة: 15.7%، الصناعات التقليدية: 5.4%.

ومن المعلوم أن القروض التي يسندها هذا البنك هي قروض ذات فائض رمزي لا يتجاوز 5% كما لا تتجاوز قيمة هذه القروض الـ15 ألف دينار وتصل إلى 50 ألف دينار بالنسبة لأصحاب الشهادات الجامعية. ويمنح البنك مدة إهمال للباعثين عند تسديدها تحدد حسب نوعية المشروع وإمكانيات الباعث وتتراوح بين 3 و12 شهرا، أما مدة تسديد القرض فتدوم 7 سنوات وتصل في بعض الحالات إلى 12 سنة كاملة⁵³. ولتوسيع تدخلات مختلف البرامج المشجعة على الاستثمار في القطاعات الصغرى عملت الدولة على تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة للحصول على قرض بل أصبحت الإمكانية متاحة بالنسبة للباعثين للحصول على قرض من بنك التضامن مع قرض مواز له من أحد الصناديق المختصة لا سيما الصندوق القومي للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى.

⁵¹ In : La presse de Tunisie. 6 juin 2001. Jawaher Chatty : « Solidarité Intelligente »

⁵² أخذت هذه الإحصائيات عن موقع الوكالة التونسية للتشغيل على شبكة الانترنت: www.emploi.net. 02 جوان 2005.

⁵³ موقع البنك التونسي للتضامن على شبكة الانترنت: www.bts.com.tn (2005-09-12)

وبالإضافة إلى ذلك جاء إحداث عديد الهياكل الإدارية والمالية التي تهتم بالمشاريع الصغرى لا سيما صندوق النهوض واللامركزية الصناعية (1999) الذي يشجع الباعثين الشبان على الاستثمار في القطاع الخاص عبر مدهم بالمنح والقروض الضرورية.

ورغم مختلف هذه الآليات الموضوعية على ذمة الفئات الراغبة في إقامة مشاريع خاصة ظل الرهان الحقيقي الذي يعترض الدولة باستمرار رغم إعلانها المبكر عن عزمها معالجة ظاهرة البطالة سواء عبر برامج التكوين المستمر والتربصات المجانية أو عبر سياسة القروض الصغرى : إنه مشكل بطالة أصحاب الشهادات من خريجي مراكز التكوين المهني وخاصة من خريجي الجامعات والمدارس العليا . وهي فئات اجتماعية متنوعة تخول لها شهادتها ، نظريا على الأقل، الدخول مباشرة إلى سوق الشغل وهو أمر صعب في مقابل ضيق أفق السوق ومحدودية عروض الشغل .

إن الفئات المطالبة بحق الشغل لم تعد كما كان الحال في السابق تطالب بأي عمل أو وظيفة تضمن لها الحد الأدنى من العيش بل هي يد عاملة مختصة وكوادر علمية قضت عديد السنوات على مدارج التعليم بمختلف أصنافه وفروعه . إنها بمثابة "فاض بشري" أفرزه استثمار عائلي طويل الأمد في تعليم الأبناء تزعمته الدولة تحت قيمتي التحديث والتنمية حتى كادت المؤسسة التعليمية تكون وعلى امتداد سنوات طويلة القناة الوحيدة وهياة الالتقاء الأساسية في عملية الحراك الاجتماعي الفردي والعائلي والقوي . هذه الفئات نزلت منذ أواسط التسعينات إلى سوق الشغل دفعة واحدة تطالب بالعمل كحق من الحقوق الأساسية بل كدليل على قيم العدل والمواطنة مع العلم أن هذه الفئات في تزايد مستمر بما يجعل إمكانية تشغيلها صعبة للغاية، إذ تشير الإحصائيات الرسمية أن مطالب الشغل المسجلة في هذا الإطار بالذات قد سجلت ارتفاعا بنسبة تفوق الـ 50% بين سنتي 1997 و1999⁵⁴ .

ومع نهاية التسعينات زاد رهان التشغيل تشعبا خاصة وأن مطالب الشغل قد بقيت مرتفعة جدا مقارنة بالفرض التي تمنحها السوق . أما على الأمد الطويل، فقد قدرت توقعات المخطط العاشر تدفقات طالبي الشغل بحوالي 80 ألف في السنة منهم أكثر من 33% من أصحاب الشهادات العليا⁵⁵ بما سيطرح على الدولة رهانا مضاعفا يتعلق بالأساس بكيفية مجابهة طلبات هذه الفئات العريضة، ذات الرأسمال المدرسي الضروري، التي لا تزال تنتظر للتشغيل كعمل من أعمال الدولة .

⁵⁴ P64 9. Op. Cit. 199Institut National des Statistiques. *L'annuaire statistique de la Tunisie.. Année*

⁵⁵ Anis Souad : « Les zones de développement régional : Pour un investissement rentable et durable ». In : La presse de Tunisie. 7 Juin 2002.

وضمن هذا الإطار بالذات انتهت الدولة في منتصف سنة 2000 إلى ضرورة إعادة النظر في سياسة القروض الصغرى التي بقيت عاجزة ، رغم أهمية الحوافز والتشجيعات، عن استيعاب هذا الكم الهائل من طالبي الشغل بما استوجب منها العمل على دعم هذا المشروع عبر إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل 21-21⁵⁶ الذي يهدف أساسا إلى تمكين الشبان المعنيين من تكوين تكميلي أو الانتفاع ببرامج التكوين المهني أو التدريب سواء لدى هيكل ومؤسسات عمومية أو خاصة والمساعدة على الانتصاب للحساب الخاص والتشجيع على إحداث الأحياء الحرفية لبعث المشاريع الصغرى⁵⁷.

بالنسبة لبرامج التكوين والتدريب اتخذت الدولة جملة من القرارات تتعلق بإحداث بعض البرامج لفائدة الشبان الذين يواجهون صعوبات في مجال التشغيل إذ يتحمل الصندوق الوطني للتشغيل نفقات التكوين عبر تهيئة الفضاءات وإسناد المنح لفائدة المنتفعين، أما بالنسبة لبرامج الانتصاب للحساب الخاص فقد تم الاتفاق بين الصندوق من جهة وشركات الاستثمار من جهة أخرى لمساعدة الشبان الراغبين في إنجاز مشاريع صغرى على الانتصاب للحساب الخاص عبر مدهم بالقروض التي تمكنهم من ذلك والتي تصل إلى 50 ألف دينار . ويساهم بنك التضامن في القروض التي لا تفوق الـ10 آلاف دينار، أما ما فاق ذلك فيشارك الصندوق الوطني للتشغيل وإحدى شركات الاستثمار في تمويله في شكل قرض يتحمل الصندوق نسبة 22% من حجمه الجملي وتساهم شركة الاستثمار بقرض بنكي يقدر بـ70% ويقع تسديد القرضين على امتداد 7 سنوات كاملة⁵⁸.

وبالخلاصة يمكن القول أن سياسة القروض الصغرى التي انتهجتها تونس منذ بداية تسعينات القرن الماضي لا تنفصل عن الإستراتيجية الاقتصادية والتنموية التي وقع انتهاجها تدريجيا خلال العقدين الماضيين والتي بدا فيها واضحا أن الدولة أجبرت على إيجاد مخارج إضافية لوضع تنموي سمته البارزة ضعف موارد الدولة من ناحية واتهاجها خيار التملص من الأعباء التقليدية التي أوكلتها لنفسها منذ الاستقلال من ناحية أخرى.

⁵⁶ بلغ عدد المنتفعين ببرامج الصندوق في ولاية صفاقس مثلا ومنذ انبعاثه سنة 2000 وإلى حدود جانفي 2004 حوالي 18400 شاب، أما بنك التضامن فاستفاد من تدخلاته بين سنتي 1998 و 2004 حوالي 11000 شاب حسب إحصائيات مركز الولاية .

⁵⁷ منشور الوزارة الأولي عدد 36 بتاريخ 7 ديسمبر 2000 .

⁵⁸ نفس المصدر السابق.

رابعاً - خاتمة :

إذا كان خيار "خصوصية التنمية" - وهو خيار عالمي - قد مثل بالنسبة لرؤوس الأموال خياراً صائباً اتجهته الدولة لرفع إنتاجها وتطوير منشآتها الاقتصادية والانخراط أكثر في المنظومة العالمية وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك، فإن انعكاساته السلبية قد مست بالأساس الفئات الاجتماعية الدنيا سواء منها أصحاب المؤسسات الصغرى التي عجزت على المنافسة وازداد ضيق السوق الوطنية أمام منتجاتها أو تلك الفئات التي مستها سياسة ما يعرف بـ "تطهير المؤسسات العمومية" فوجدت نفسها خارج مجال العمل.

كما سبب تمص الدولة من الميادين الاجتماعية تضرر فئات واسعة كان برنامج التضامن الوطني أحد الحلول لمعالجة متطلباتها الأساسية خاصة وأن الدولة نفسها لم تعد قادرة على ذلك. وهي في ذات الوقت تحتاج ولاء هذه الفئات لإبراز شرعيتها من ناحية وتجنب أحداث مشابهة لتلك التي شهدتها البلاد في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من ناحية أخرى.

وأمام عجز سوق الشغل عموماً على استيعاب الطلبات الإضافية المسجلة كل سنة عملت الدولة على أن تفرق مفهوم التضامن بمفهوم المبادرة. وهكذا صار رهان التشغيل موكولاً للفرد أولاً وآخراً، ذلك الفرد الذي يقتضي واجبه "كمواطن" أن يساهم في تنمية "مناطق الظل" عبر التبرعات التي يقدمها وفي تحمل مسؤولياته في توفير مختلف احتياجاته بالاستثمار والمبادرة. هي إذا فردنة للتنمية ضمنت للدولة في نفس الوقت التخلص، ولو بنسبة قليلة، من بعض الرهانات التي كانت مطروحة عليها وأولها رهان التشغيل عبر إشاعة مبادئ العمل المستقل والمبادرة، إلى جانب التخلص "الذكي"، ولو بشكل ضبابي، من بعض القوى الضاغطة من العاطلين و"المهمشين" الذين كانوا يمثلون تحدياً كبيراً وعنيداً يواجهه الدولة ويهدد استقرار المجتمع.

وبالخلاصة يمكن القول إن التجربة التنموية المنتهجة بتونس منذ ما يقارب الخمسين سنة لم تتمكن بعد من إدراك النتائج التي رمت إليها كل الاستراتيجيات المعدة للغرض. وإذا كان الخطأ الأكبر الذي ميز المرحلة الأولى - والتي أطلقنا عليها تسمية "دولنة التنمية" - يكمن بالأساس في سيطرة الدولة على المجال التنموي عموماً وترددها في فسخ المجال أمام الرأسمال الخاص، فإن ما يجعل من الاستراتيجية التنموية المنتهجة خلال المرحلة الثانية - والتي أطلقنا عليها تسمية "فردنة التنمية" - تعرف عديد الصعوبات يكمن بالأساس في الإفراط في التعويل على القطاع الخاص وعدم التفتن لما يمكن أن ينتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة لعل أهمها المنافسة غير المتكافئة والبطالة⁵⁹.

⁵⁹ بالإضافة إلى العدد الهام من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تندثر كل سنة بسبب عدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة الشرسة للمؤسسات الكبرى المحلية وخاصة الأجنبية، تقدّر نسبة البطالة حسب آخر تعداد رسمي مجاوي 14% نسبة هامة منهم من أصحاب الشهادات العليا.

إن التنمية وفق ما آلت إليه دراستنا هذه للتجربة التونسية وعديد الدراسات السابقة⁶⁰ ليست في نظرنا سوى مشروعا يبنى يوما بعد يوم وجيلا بعد جيل . وتبعا لذلك لا بدّ من ضمان مشاركة كل الفاعلين في الجهود التنموي بدءا بالدولة ووصولاً للأفراد ومرورا بالمجتمع المدني . فدور الرأسمال الخاص لا يمكن نفيه ولا حتى التشكيك في جدواه، ولكنه مع ذلك يحتاج إلى دولة قوية قادرة على التدخل الفوري متى ظهرت الحاجة لذلك، وهو يحتاج دون شك إلى مؤسسات اجتماعية فاعلة ومجتمع مدني ناضج . ولعل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة على الصعيد العالمي تؤكد ما توصلنا إليه من نتائج .

⁶⁰ أنظر في هذا المجال مجموعة من الدراسات التي قمنا بها سابقا :

- (1) استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي وإكراهات المعولم . مرجع مذكور .
- (2) التنمية المحلية والتغير الاجتماعي . مسارات نشأة فاعل جديد . أطروحة دكتورا في علم الاجتماع . كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس . السنة الجامعية 2006-2007 .
- (3) « Vers une nouvelle stratégie de développement : de l'Etat nation à la bonne gouvernance. L'exemple tunisien ». Revue Algérienne d'Anthropologie Sociale et Culturelle. *Revue INSANIYAT*. N°39-40. Janvier juin 2008